

المشاركة في المعارض
أطباق من السلطعون الأزرق

منازلت

على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

العدد الثالث - 2018



ملف العدد :

التوجهات المستقبلية للمجمع "2027-2018"

■ نحو إرساء منظومة الجودة حسب المواصفات الدولية
لنظام الجودة ISO 9001 بالمجمع

■ تكوين المصنعين في نظام الجودة ISO 22000 في نسخته الأخيرة
■ معطيات احصائية حول قطاع الصيد البحري

■ La planification stratégique

■ La Tunisie face aux changements climatiques

■ La prospective pour penser et agir autrement



لجنة التحرير

« المدير المسؤول : الحبيب المثلوثي
« التنسيق : إيمان نجاح

« لجنة الإعداد:

الحبيب المثلوثي

سناء بن عمار

إيمان نجاح

سنية الغربي

اشرف بن سليمان

أمل زهيرة

انتصار شرقي

« تصميم فني : ياسين غربال

« سحب من هذا العدد : 500 نسخة

« طباعة :

**SOTEPAGRA
FIC**

12 rue Khaïria - 1002 - Tunis Belvédère - TUNIS
Tél. : 71 904 380 - Fax : 71 900 613
E-mail : sotepagraphic@yahoo.fr

العدد الثالث – 2018



الفهرس | Sommaire

02 الإفتتاحية

03 ملف العدد : التوجهات المستقبلية للمجمع " 2018-2027 "

08 نحو إرساء منظومة الجودة حسب المواصفات الدولية لنظام الجودة ISO 9001 بالمجمع

10 تكوين المصنعين في نظام الجودة ISO 00022 في نسخته الأخيرة

11 أطباق من السّلطعون الأزرق 

12 المشاركة في المعارض الدولية والوطنية

15 La planification stratégique

17 La prospective pour penser et agir autrement

20 La Tunisie face aux changements climatiques

23 معطيات احصائية حول قطاع الصّيد البحري



الإفتتاحية

لا يختلف اثنان حول مكانة قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك في تونس والدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه هذا القطاع الحيوي على مستوى الاستثمار والتشغيل وتوفير العملة الصعبة مما مكن من تحقيق عديد المكاسب على مستوى التأهيل الصحي واقتحام الأسواق التصديرية.

إلا أن هذه المكاسب التي تحققت عبر الزمن من خلال تنفيذ عديد البرامج والخطط التنموية، باتت مهددة في ظل تفاقم الإشكاليات خاصة تلك المتعلقة بصعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهنيين من مجهزين ومصنعين، إضافة إلى الاستغلال المفرط للثروات السمكية وتفاقم الصيد العشوائي وتراجع مستوى التأهيل المادي والصحي على مستوى البنية التحتية المينائية ومراكب الصيد والمؤسسات المصدرة. كل هذه الأوضاع تدفع في اتجاه حتمية توحيد الجهود والاتفاق على بوصلة واحدة ألا وهي "تركيز منوال تنموي جديد لقطاع الصيد البحري" يأخذ بعين الاعتبار الخطط الإستراتيجية التي أنجزت والتي بصدد الانجاز على غرار الخطة الإستراتيجية للقطاع التي أنجزتها الوزارة من خلال تكليف مكتب دراسات مختص وتم عرضها في الجهات لمزيد فهمها وتبنيها من طرف الفاعلين في القطاع، وكذلك الدراسات الأخرى المنجزة في إطار مقارنة المنظومات على غرار تربية أسماك المياه المالحة أو السلطعون.

وحتى يحقق هذا المنوال أهدافه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند صياغته المحركات الاقتصادية الثلاثة ألا وهي التجارة الخارجية والاستهلاك الداخلي والاستثمار بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي باتت تكلفتها باهظة ومرتفعة. ويبقى السؤال " ما هي ملامح هذا المنوال الجديد؟ "

التوجهات المستقبلية للمجمع «2018-2027»

توطئة

في إطار سعيه الدائم إلى تطوير خدماته وتثمين تدخلاته، عمل المجمع المهني لمنتجات الصيد البحري على تقييم تدخلاته بين فترة وأخرى لتحديد أهم الإشكاليات والصعوبات التي قد تعطل تحقيق أهدافه وتحد من فاعلية خطته الرامية إلى المساهمة في تطوير القدرة التنافسية لقطاع الصيد البحري بالبلاد التونسية وفق الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظمه. فوجود منظمة أو مؤسسة قوية تحكم الربط بين جميع المتدخلين في قطاع الصيد البحري ستعزز مكانته في الاقتصاد الوطني وستحسن تموقع المنتجات التونسية في الأسواق العالمية.

المرحلة الثانية : إعداد خطة إستراتيجية تضم مخطط التنمية لتدخلات المجمع خلال العشرية المقبلة "2018-2027".

هذا وتتم المصادقة على كل مرحلة من طرف لجنة قيادة مكونة من إدارات المجمع وممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وممثل عن وزارة المالية.

أثبتت الدراسة في مرحلتها الأولى أن المجمع يعتمد في تدخلاته على مجموعة من الأنشطة دون رؤية إستراتيجية واضحة ودون خطة تعتمد على أهداف قصيرة وبعيدة المدى. كما أن بعض الأنشطة تكاد تكون مرتبطة بظروف استثنائية، أو بتوجهات الدولة دون الارتباط بأهداف المجمع مثل منحة الراحة البيولوجية (في إطار التكليف).

المشاكل الأساسية والفرعية التي تضعف فاعلية المجمع :

مكن التحليل الرباعي « Analyse SWOT » من استخراج أهم نقاط الضعف التي يعاني منها المجمع والمخاطر التي تحد من فاعلية تدخلاته والتي يمكن أن تترجم في إشكاليات ومشاكل عامة وخاصة. وقد مكنت نتائج التشخيص من حصر المشاكل الأساسية والخاصة (شجرة المشاكل) على ثلاث مستويات: "المهام" و"الإطار القانوني والمؤسسي" و"الإمكانات المتاحة".

وفي هذا الصدد كلف المجمع مكتب دراسات لإنجاز "دراسة تقييم تدخلاته ووضع خطة عمل إستراتيجية" 2018-2027 التي يسعى من خلالها المجمع لإجراء تقييم شامل وتفصيلي لكل تدخلاته خلال العشرية الأخيرة 2007-2017 مما سيمكنه من رسم خطة عمل إستراتيجية للعشرية المقبلة 2018-2027 .

حيث ستمكن الرؤية الإستراتيجية الواضحة من تحديد وجهة المجمع وحشد وتحفيز الموظفين على إتباعها وهي تعتمد على عدة معطيات أهمها :

- نتائج تشخيص حاجيات المهنة،
- تطوّر نشاطات المجمع،
- توجهات ممثلي المجمع وتوجهات الدول،
- من الناحية المنهجية ووفقا للأهداف المنتظرة،
- تم برمجة إنجاز الدراسة على مرحلتين :
- **المرحلة الأولى :** تشخيص الوضع الحالي وتقييم لتدخلات المجمع من وجهة نظر مكتب الدراسات والمهنة وكل المستفيدين من خدمات المجمع مع تحليل نقدي لتطوّر هذه التدخلات خلال العشرية الأخيرة.

وفي ما يلي المشاكل الأساسية والفرعية التي تضعف من فاعلية المجمع:

المشاكل الفرعية	المشاكل الأساسية
ضعف على مستوى التنظيم الإداري والمالي	عدم ملائمة الإطار القانوني والتنظيم الإداري للدور المرجو من المجمع
إطار قانوني ومؤسّساتي غير واضح	
عدم مواكبة المهام لتطور القطاع	تطور الواقع وعدم ملائمة المهام لمتطلبات القطاع الاقتصادي على المستوى الوطني والعالمي
غياب إستراتيجية واضحة وضبابية في المهام	
صعوبة التصرف في الإمكانيات المتاحة	
ضعف الموارد المالية	ضعف الموارد والإمكانيات المتاحة
ضعف في الموارد البشرية	
ضعف الموارد المادية	

الأهداف الإستراتيجية للمجمع:

وردت على مكتب الدراسات العديد من المقترحات في إطار الاستبيان الذي قام به فريق العمل في المرحلة الأولى من الدراسة وقد شمل هذا الاستبيان أغلب المتدخلين في القطاع، خاصة في الجهات المعنية بالتدخل المباشر للمجمع (الإدارة، البحارة، الصناعيين، المنظمات المهنية). وقد مكنت عملية تجميع المقترحات وتقييمها من استخراج أهمّ المحاور والعناوين التي يمكن أن تركز عليها خطة إستراتيجية تستجيب لأهداف وتطلّعات مختلف المتدخلين والمتعاملين مع المجمع وتحدد الوسائل والأطر الواجب توفيرها لتحقيق هذه الأهداف. تمّ تحديد الأهداف الكبرى للإستراتيجية عبر تجميع العناصر الناتجة عن أهمّ المقترحات المجموعة أثناء العمل الميداني للمكتب. تبويب الأهداف الخاصة ضمن أهداف إستراتيجية

الأهداف الخاصة

- تعميم الاهتمام بالجودة لتشمل كل حلقات سلسلة القيم
- تحسين الترويج داخل البلاد التونسية
- تعميم العلامات التجارية على أهمّ المنتجات
- تصدير منتجات ذات قيمة مضافة عالية
- تحسين تموقع المنتج التونسي في الأسواق الخارجية الواعدة
- تنويع الأسواق الخارجية
- تلميع صورة المجمع
- التعريف أكثر بالمجمع
- تحديد الثنائي: "الخدمة والسوق"
- إضفاء مزيد من الطابع المهني للمجمع،
- الابتعاد عن أنشطة رجال المطافئ
- مراجعة آليات تعديل السوق
- تعصير أنشطة الربط والتنسيق بين الحلقات
- تركيز خدمات سريعة وأكثر نجاعة
- احكام التصرف واجتناب التداخل بين المهام

الأهداف الإستراتيجية

◀ النهوض بالجودة والترويج داخليا وخارجيا

◀ وجود إستراتيجية تسويق

◀ مهام واضحة ومتأقلمة مع متطلّبات وتطورات القطاع

◀ رقمنة الإجراءات والمعاملات

الرؤية الإستراتيجية للمجمع:

تم الاتفاق على الرؤية الإستراتيجية التالية للمجمع "هيكل متطور، فعال وذو صورة مميزة داخل وخارج البلاد" ولبلوغها تمّ الاعتماد على كل ما تقدمه من نتائج للتشخيص (التحليل الرباعي) وأهداف إستراتيجية وخاصة (تم التوصل إليها عن طريق تقييم أهم المقترحات الواردة إلى المكتب مع إتباع منهجية PORTER) وبالتالي يمكننا اقتراح الاستراتيجيات التالية :

رقمنة الإجراءات والمعاملات

• تعصير أنشطة الربط والتنسيق بين الحلقات

• تركيز خدمات سريعة وأكثر نجاعة

• إحكام التصرف واجتناب التداخل بين المهام

- التحسيس بضرورة الرقمنة

- اعتماد طريقة فعالة لإدماج الرقمنة في الهيكل التنظيمي

- تركيز منظومة ربط موسّعة ومشاملة لكل الحلقات

- تركيز المعدات الضرورية لدى جميع الأطراف

- القيام بدورات تكوينية مكثفة

- إلغاء الأرشيف الورقي بصفة تدريجية

إعداد استراتيجية تسويق

• برمجة مكوّنات تمكن من تلميع صورة المجمع

• التكثيف من الأنشطة التي تعرّف أكثر بالمجمع

• تحديد الثنائي : "الخدمة والسوق" (تحديد الهدف)

- مقرر اجتماعي ملائم للمجمع

- مقرّات خاصة بالتمثيلات الجهوية منفصلة عن المقرّات الإدارية

- ملائمة الموارد البشرية لمهام المجمع

- تكثيف الحملات الإشهارية

- تقديم أسم المجمع عند كل تدخل

- القيام بأنشطة ثقافية ورياضية

- تعهد وتطوير موقع الواب

- تكثيف تواجد المجمع في التظاهرات

• جرد خدمات المجمع ومدى ملائمتها المتطلبات المهنة

• انجاز استقصاء حول متطلبات المهنة

مهام واضحة ومناقلة مع متطلّبات وتطوّرات القطاع

• إضفاء مزيد من الطابع المهني للمجمع

• الإبتعاد عن أنشطة رجال المطافئ

• مراجعة آليات تعديل السوق

• تفعيل قانون الانضباط بالمجمع

• توسيع قاعدة المنخرطين بالمجامع المهنية

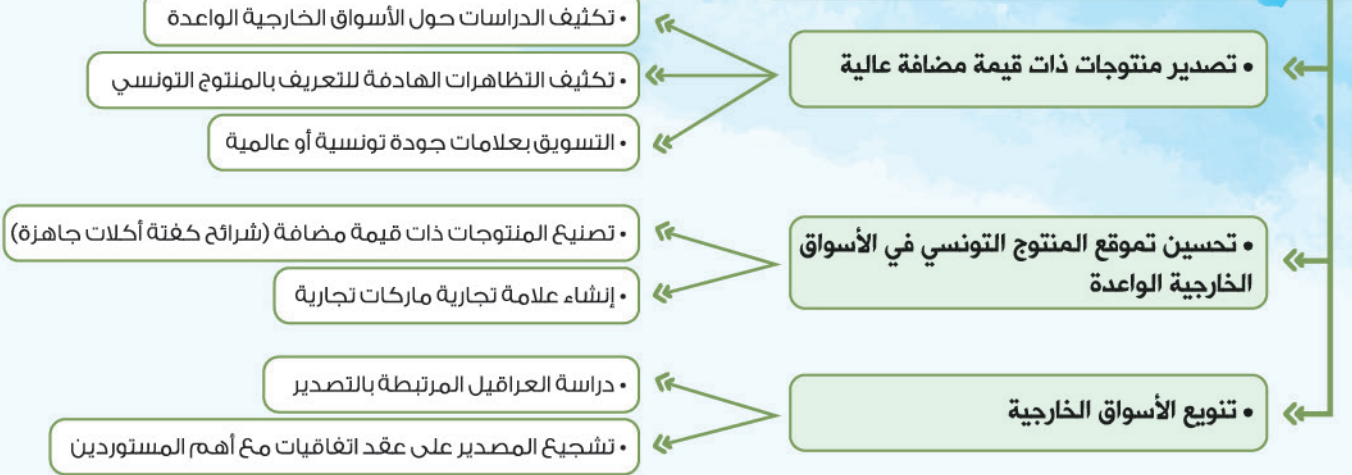
• الالتزام بمهام المجمع

• تحديد وتوضيح البرامج والأهداف من طرف سلطة الإشراف

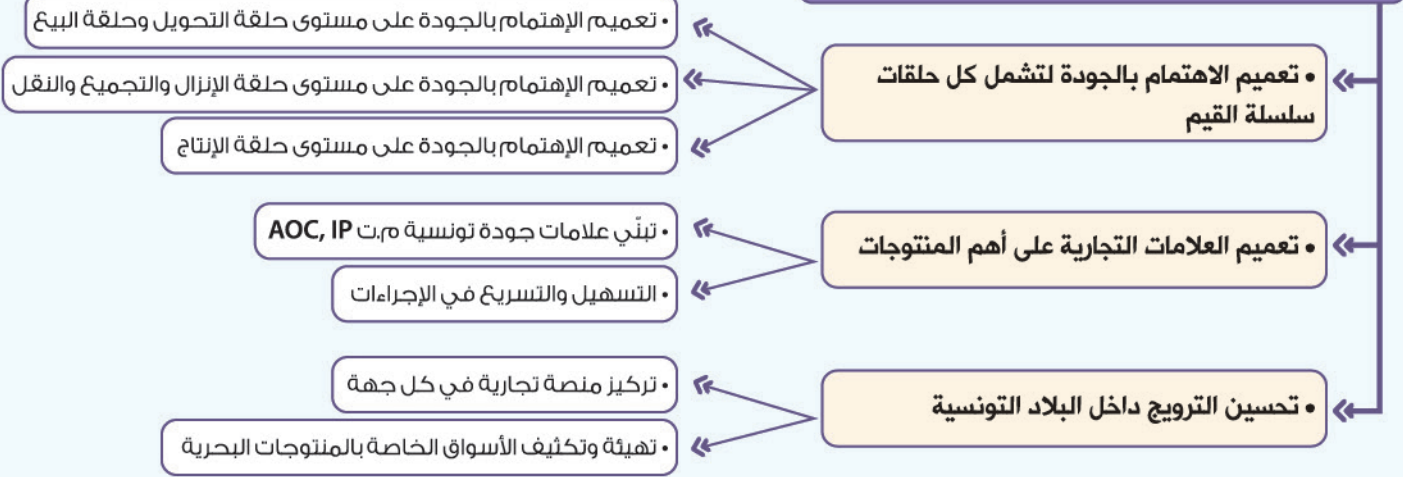
• ربط آليات التعديل بالجودة

• مراجعة شروط إسناد المنح

النهوض بالجودة والترويج خارجيا



النهوض بالجودة والترويج داخليا



مراجعة آليات تعديل السوق

ربط آليات التعديل بالجودة ومراجعة إسناد المنح:

- **تجميد وخص السردية:** إيقاف العمل بالمنحة في صيغتها الحالية وذلك في ظل التعديل الذاتي للسوق مع ربطها بجودة المنتج (للبحارة). كما نقترح في حالة عجز هام في إنتاج السردية السماح بالتوريد الوقتي وتسهيل إجراءات التصدير للصناعيين.
- **منحة تدعيم النقل:** انطلاقا من نتائج التقييم التي أظهرت أنّ هذا النشاط ذو فاعلية ضعيفة، نقترح تدخل المجمع وقتيا (عند حاجة الصناعيين) وذلك بإسناد منحة للصناعيين مع تكليفهم بمسؤولية كراء الشاحنات المبردة.
- **منحة تشجيع نقل الأسماك إلى المناطق الداخلية:**
 - نؤمن تفعيل التعديل حسب الولايات
 - كما نؤمن تمديد الدعم ليشمل أصناف أخرى من الأسماك
 - نقترح المحافظة على هذه الآلية مع ربط المنحة بجودة المنتجات
- **التشجيع على ترويج السلطعون البحري:** مواصلة العمل بالآلية مع القيام بالدراسات لتقييم ثروة السلطعون.

ملائمة الموارد والإمكانات المتاحة لأهداف ونشاطات المجمع

إمكانيات مادية في مستوى المهام

- تركيز مقر اجتماعي ملائم للمجمع
- تركيز مقرات خاصة بالتمثيلات الجهوية ومستقلة عن المقرات الإدارية
- توفير التجهيزات والمعدات ووسائل النقل الملائمة لأهداف المجمع.

موارد بشرية كافية وذات كفاءة

- توفير مهارات وخبرات مختصة وملائمة مع الهيكل التنظيمي ولتطور أنشطة المجمع
- إعداد وتنفيذ مخطط تكويني ملائم
- إشراف مجلس الإدارة على الإنتدابات
- تعزيز التمثيلات الجهوية بالخبرات والكفاءات الضرورية

قيام المجمع بخدمات بمقابل

تنوع مصادر التمويل:

- الانضراطات
- هبات من قبل المنظمات الدولية الغير حكومية والتحاد الأوروبي

موارد مالية كافية

توفير الإمكانيات اللازمة للتمثيلات الجهوية:

- توفير ميزانية خاصة

نحو إطار قانوني ومؤسسي للمجمع متكيف مع الضغوطات البيئية المستحدثة

• إعداد إطار يسمح للمجمع بإنجاز البرامج المنطوية بعهدته بكل حرفية ونجاعة.

• تطوير مناهج التسيير على المستوى المركزي وخاصة فيما يتعلق بمجالات التسيير والتصرف من خلال السعي لإرساء منظومة شفافة ومتطورة بمشاركة كل الأطراف الفاعلة.

• تدعيم التجربة والخبرة التي جعلت من المجمع مرجعا يحتذى به في المجال على الصعيد الوطني وذلك اعتبارا لكفاءة إدارته وجودته الخدمات التي يقدمها من حيث آليات التدخل.

ولمزيد التعمق والخروج بخطة إستراتيجية ناجعة وفعالة في القطاع نظم المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري ورشة عمل لمناقشة نتائج إمكانيات التنمية والرؤية الإستراتيجية للمجمع 2018-2027 والمصادقة عليها وذلك يوم الخميس 15 نوفمبر 2018 بنزل أفريقيا بتونس العاصمة بحضور السيد كاتب الدولة المكلف بالموارد المائية والصيد البحري وأعضاء مجلس الإدارة والفاعلين في القطاع.

وقد اشرف كاتب الدولة على افتتاح فعاليات الورشة وشدد على أهمية فكرة وضع استراتيجيات طويلة المدى تشمل نظرة جديدة للقطاع تراعي خصوصيات المرحلة القادمة.

نحو إرساء منظومة الجودة حسب المواصفات الدولية لنظام الجودة ISO 9001 نسخة 2015 بالمجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري

وقد قام المجمع بجلسات عمل لتشخيص
الوضعية الحالية وبإنجاز حصص تكوينية حول
مواصفات إيزو 9001 نسخة 2015 وصولاً إلى
صياغة المسارات وتوثيق أنظمتها الداخلية
وخطواتها الإجرائية وقد تم في هذا المجال
إعداد دليل إدارة نظام الجودة. كما أشرفت
لجنة قيادة المجمع على مراجعة عمليات
الجودة وتقييم مؤشرات الأداء والنجاحة
لسنوات 2017 و2018 والقيام بعمليات
التدقيق الداخلي والتأكد من مدى مطابقتها
البيانات وعمليات المراجعة مع المتطلبات
الخاصة بمواصفات الجودة العالمية
ISO 9001-2015 والوقوف على النقائص
والعمل على تداركها .

هذا وسيقع خلال بداية السنة الحالية إجراء
التدقيق الخارجي لمنظومة الجودة الخاصة
بالمجمع للحصول على شهادة الجودة حسب
المواصفات الدولية لنظام إدارة الجودة ISO
9001 نسخة 2015.

يهدف نظام إدارة الجودة إلى توثيق
العمليات والإجراءات والمسؤوليات لتحقيق
سياسات الجودة وأهدافها حسب مواصفات
ومعايير إيزو 9001 نسخة 2015.

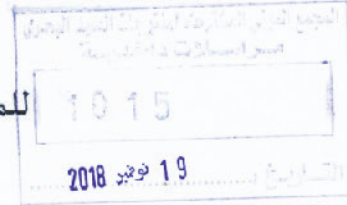
وفي هذا الإطار يسعى المجمع المهني
المشترك لمنتجات الصيد البحري إلى إرساء نظام
الجودة حسب المواصفات العالمية للجودة إيزو
9001 نسخة 2015 مما يساعده على تحسين
أدائه وهيكلته الداخلية وأيضا تحسين الأداء
والنجاحة لمختلف الخدمات الموجهة لقطاع
الصيد البحري ومن بين الأهداف المرتقبة من
تطبيق نظام الجودة نذكر منها :

- قدرة المجمع على الوفاء باستمرار بمتطلبات
الحرفاء والمتطلبات القانونية والتنظيمية
التي تنطبق على الخدمات التي يقدمها
- تعزيز رضا الحرفاء والمهنيين
- تعزيز الشراكة مع الجهات المعنية
- التحسين المتواصل لأداء المجمع



سياسة الجودة

للمجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري



المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري هو هيكل ذا مصلحة عمومية يتمتع بالشخصية المدنية و بالاستقلال المالي تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. يقدم المجمع خدمات تتعلق بالاحاطة والتكوين وتوفير المعلومات وتقديم التشجيعات والمنح للمهنيين في قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك. وتتمحور أهم الرهانات الرئيسية في تثمين منتجات الصيد البحري واقتحام أسواق جديدة من خلال اعتماد المقاربة التشاركية تركز على المنظومات. التزامنا كلي في احترام المتطلبات المنطبقة على أنشطتنا والتحسين المستمر لأداء نظام إدارة الجودة.

ترتكز محاور سياسة الجودة التي تأخذ بعين الاعتبار السياق العام ومطالب الأطراف المعنية على النحو التالي:

- ❖ تلبية الاحتياجات الحقيقية للحرفاء،
 - ❖ تعزيز الشراكة مع الجهات المعنية،
 - ❖ تحسين الأداء والنجاعة لمختلف خدماتنا،
 - ❖ تطوير كفاءات الموظفين وتوفير مناخ عمل ملائم ومحفز.
- ولتحقيق ذلك، فإننا نمنح جميع المسؤولين والصلوحيات لتأمين المطابقة لمواصفات الجودة الأيزو 9001 نسخة 2015 ولقيادة نظام إدارة الجودة. نحن نعتمد على التزام الجميع لتعزيز ثقافة الجودة ووفاء حرفائنا وشركائنا.

المديرة العامة

راقية بلكاھية



تكوين المصنعين : في نظام الجودة ISO 22000 في نسخته الأخيرة

مخاطر سلامة الأغذية من خلال نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة إلى جانب التطوير المستمر لهذا النظام. وقد تم إصدار نسخة من هذا النظام في جوان 2018 .

وقد عمل المجمع في هذا الإطار على التعريف بهذا النظام لدى المصدرين وذلك من خلال برمجة 4 دورات تكوينية في نظام الجودة ISO 22000 (2018 Version) ولمدة 3 أيام لكل دورة وذلك على النحو التالي:

أمام اشتداد المنافسة العالمية وازدياد متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية وخاصة من ناحية التحكم في الجودة يتعين على المتدخلين في قطاع الصيد البحري مزيد العمل وبذل الجهد لتحسين الجودة في مؤسساتهم وذلك من خلال أنظمة جودة معترف بها دوليا على غرار نظام الجودة ISO 22000 الذي يهتم المنتوجات الغذائية. ويعتبر نظام الجودة ISO 22000 معيار دولي لضمان سلامة الأغذية في كافة مراحل السلسلة الغذائية ويهدف إلى إحكام السيطرة على

الدورة الأولى	الدورة الثانية	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة	التاريخ
من 21 إلى 23 نوفمبر 2018	من 10 إلى 12 ديسمبر 2018	من 24 إلى 26 ديسمبر 2018	من 21 إلى 23 جانفي 2019	
بنزل فلكسي GALAXY بصفاقس	بنزل SAFIR PALMS بجرجيس	بنزل NOUR بالمهدية PALACE	نزل Beau soleil بقلبية	
 صفاقس	 جرجيس	 المهديه	 قلبيه	
22	18	18	21	عدد الحاضرين

وقد نالت هذه الدورات إعجاب الجميع نظرا لأنها دورات تطبيقية تم خلالها اعتماد أمثلة عديدة متعلقة بمجال تحويل منتوجات الصيد البحري. وفي الأخير، أوصى المشاركون بمزيد تنظيم دورات تكوينية أخرى تهتم الجودة على غرار نظام IFS/BRC وذلك لمواكبة التطورات العالمية.

ويجدر الإشارة أن الجديد في هذه النسخة مقارنة بالنسخة الصادرة سنة 2005 يتمثل أساسا في تحديد ومراقبة الميدان الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والاستراتيجي للمؤسسة (سياق المؤسسة)

- مفهوم القيادة
- مقارنة معتمدة على المسار
- إدارة المخاطر
- دورة PDCA (Planifier Dérouler Comparer et Agir)



أطباق من السلطعون الأزرق

تارت بالبصل والسلطعون



- عدد الأشخاص : 4
- مدة التحضير : ساعة
- مدة الطبخ : ساعة ونصف
- مدة طبخ السلطعون : ساعة

1- العجينة

- 200 غ فارينة
- 2 بيضات
- 150 غ زبدة
- 2 غ ملح
- 4 صل الماء أو الحليب
- 25 غ السكر

2- الحشو

- 1 كغ السلطعون
- 30 غ معدنوس
- 150 غ البصل
- 50 غ الزبدة
- 200 غ جبن مرحي
- 6 بيضات
- ملعقة من الملح
- ملعقة صغيرة من الفلفل الأسود
- 2 بيضات مسلوقة
- 200 غ الجزر
- 30 غ السلق

كيفية التحضير:

1- العجينة

- تخليط الزبدة والفارينة، 2 بيضات، الملح والماء والسكر حتى الحصول على الشكل الكروي
- ترك العجين لمدة 30 دقيقة
- وضع العجين على طبق الفرن المدهون بالزبدة
- وضع الطبق في الفرن في 160 درجة لمدة 10 دقائق

2- الحشو

- تحضير السلطعون: وضعه في وعاء من الماء، إضافة البصل والجزر والسلق ونقوم بالتغلية لمدة ساعة
- استخراج اللحم الأبيض للسلطعون وتقليته في الزبدة، إضافة البصل والمعدنوس والجبن والبيض والبيض المسلوق والفلفل الأسود و الملح.
- وضع الحشو على العجين ووضعها في الفرن في 160 درجة لمدة 10 دقائق



المشاركة في المعارض الدولية والوطنية

المشاركة في فعاليات الصالون الدولي لمنتجات الصيد
البحري CONXEMAR 2018 بمدينة فيغو - إسبانيا

Vigo - Espagne

بمساحة 50 م² واصطحاب وفد من المصدرين التونسيين لعرض منتجاتهم خلال فعاليات هذه التظاهرة علما وأنّ المجمع يشارك للمرة الثالثة عشر على التوالي في هذا الصالون. هذا وقد شارك ضمن الجناح التونسي 03 عارضين عاملين في مجال تسويق منتجات الصيد البحري المجمّدة والطازجة، كما يبينه الجدول التالي:

في إطار العمل على تعزيز صادراتنا نحو السوق الإسبانية التي تعتبر ثاني وجهة بعد إيطاليا لمنتجات الصيد البحري التونسية (3248 طن بقيمة جمالية تناهز 92 مليون دينار سنة 2017)، شارك المجمع في فعاليات الصالون الدولي لمنتجات الصيد البحري «CONXEMAR 2018» في دورته العشرون والذي التأم بمدينة فيغو بإسبانيا من 02 إلى 04 أكتوبر 2018 وذلك من خلال حجز فضاء

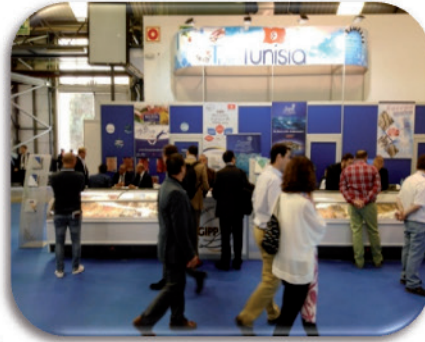
المنتجات	المساحة (م ²)	المؤسسة أو الشركة
منتجات مجمّدة	15	SOSEP
منتجات مجمّدة	15	BDPM
منتجات مجمّدة	15	SOCEPA
	50	المجمع

أسواق خارجية لهذا المنتج الجديد بسواحلنا.

وقد تميزت مشاركة المجمع خلال هذه الدورة بتنظيم لقاءات B2B بين المشاركين التونسيين وعدد من المشتريين الدوليين بالتعاون مع المشروع السويسري SIPPO.

هذا وقد قامت الشركات التونسية المشاركة بعرض عينات من المنتجات البحرية التونسية عالية الجودة والقيمة التجارية على غرار القمبري الملكي والأخطبوط والحبار والكالمار واللونقوست...

بالإضافة إلى عرض عينات من السلطعون الأزرق المجمّد في إطار السعي المتواصل للبحث عن



conxemar

المشاركة في الصالون الدولي للإستثمار الفلاحي والتكنولوجيا SIAT 2018

TUNISIE

ندوة دولية حول الاستثمار في الفلاحة والصيد البحري. كما يجدر الإشارة أن مساحة العرض بهذا الصالون تصل إلى 15000 م² وشهد مشاركة 300 مؤسسة عارضة من تونس ومن عديد البلدان على غرار إيطاليا وليبيا وتركيا والمغرب... ووصل عدد الزوار إلى حوالي 20000 زائر .

في هذا الإطار، قام المجمع بنهية فضاء عرض بمساحة 36 م² (6 x 6 م) من خلال تكليف شركة مختصة في المجال و قد تم عرض عينات من مصبرات السردينة والتن بالإضافة لبث فيلم وثائقي من إنتاج المجمع حول السلطعون البحري، كما تم توزيع مطويات للتعريف بأنشطة المجمع.

شارك المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري في فعاليات الدورة 13 للصالون الدولي للإستثمار الفلاحي والتكنولوجيا SIAT 2018 الذي نظّمته وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية من 10 إلى 13 أكتوبر 2018 بقصر المعارض بالكرم بتونس العاصمة.

ويعتبر هذا الصالون من أهم الصالونات الوطنية المتخصصة في عرض آخر التكنولوجيات والابتكارات وأهم المستجدات الوطنية والدولية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، كما شهد هذا الصالون بالتوازي مع تخصيص فضاء للعرض عديد الأنشطة الأخرى على غرار تنظيم لقاءات شراكة بين المستثمرين التونسيين ونظرائهم الأجانب وتنظيم حصص لعرض آخر التقنيات والتكنولوجيات الفلاحية الحديثة، بالإضافة لعقد



أكتوبر 10
قصر المعارض بالكرم
تونس 13

SIAT
2018
www.siat.tn

المشاركة في فعاليات منتدى تونس للتصدير "Forum Tunisia Export"

TUNISIE

Tunisia Export Tunisia Business Export

22 - 23 Novembre 2018

Sfax - Tunisie

الصيد البحري وتربية الأحياء المائية ومصبرات التن والسردينية وذلك طبقا لبرنامج مسبق تم إعداده من طرف غرفة التجارة والصناعة بصفاقس، وقد تم خلال هذه اللقاءات اطلاع المشترين الأجانب على أهم مؤشرات قطاع الصيد البحري بتونس ومنتجات الصيد البحري المتاحة للتصدير كما تم مداهم بأسماء وعناوين الشركات التونسية المختصة في تصدير هاته المنتجات بهدف ربط الصلة مباشرة معهم.

ويجدر الإشارة أن هذا المنتدى قد تميز بالتنظيم المحكم ولاقى استحسان أغلب المشاركين من المصدرين التونسيين والموردين الأجانب.



شارك المجمع في فعاليات منتدى تونس للتصدير "Forum Tunisia Export" الذي أشرف على تنظيمه غرفة التجارة والصناعة بصفاقس وذلك يومي 22 و23 نوفمبر 2018 بنزل الزيتونة بمدينة صفاقس.

هذا وقد تضمّن برنامج المنتدى المحاور التالية:

• تهيئة فضاء عرض للتعريف بالمنتجات التونسية،

• تنظيم ورشات عمل حول كيفية اقتحام عدد من الأسواق الواعدة على غرار السوق الأمريكية والسوق الصينية والأسواق الإفريقية (الكونغو الديمقراطية ونيجيريا)،

• تنظيم لقاءات B2B مع العديد من كبار المشترين الدوليين الذي قدموا من مختلف دول العالم على غرار الكامرون والكوت ديفوار والطوغو والكونغو الديمقراطية ونيجيريا والجزائر وكندا وأوكرانيا وإسبانيا.

وفي هذا الإطار، قام المجمع بتهيئة فضاء بمساحة 6م² (2م x 3م) وذلك لاستقبال المشترين الدوليين الراغبين في توريد منتجات



LA PLANIFICATION STRATÉGIQUE

Définition de la planification stratégique

La planification stratégique est un outil de gestion pour aider une organisation à améliorer ses performances en s'assurant que ses membres tendent vers un même objectif elle ajuste continuellement l'orientation au contexte changeant sur la base des résultats obtenus.

Les objectifs de la planification stratégique se repartissent en :

- Objectifs globaux : qui sont « extérieurs » à l'entité concernée par la planification stratégique. Ils sont donnés et sont le point de départ du diagnostic
- objectifs spécifiques qui peuvent être propres à l'ensemble de la politique agricole ou à une filière ou à un territoire.

Les étapes de la planification stratégique

1^{ère} étape : le Diagnostic

Il consiste à Construire, à partir des objectifs globaux, un « arbre des problèmes » tout en liant les différents niveaux dans une relation de cause à effet (ou arithmétique).

2^{ème} étape : La formulation des objectifs spécifiques

La formulation des objectifs spécifiques se fait suite à la Traduction des problèmes actuels en objectifs et sous-objectifs spécifiques.

Exemple : un arbre des problèmes définis en référence à un objectif global de sécurité alimentaire (Figure 1) et de sa traduction en objectifs spécifiques (Figure 2).

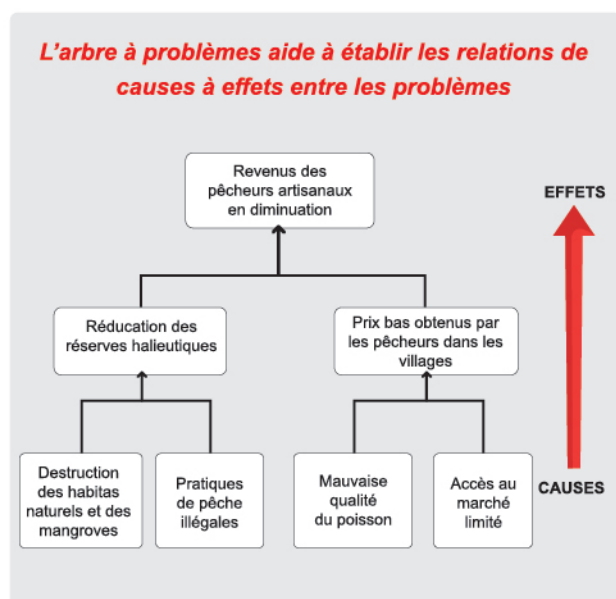


Figure 1 : Arbre à problème

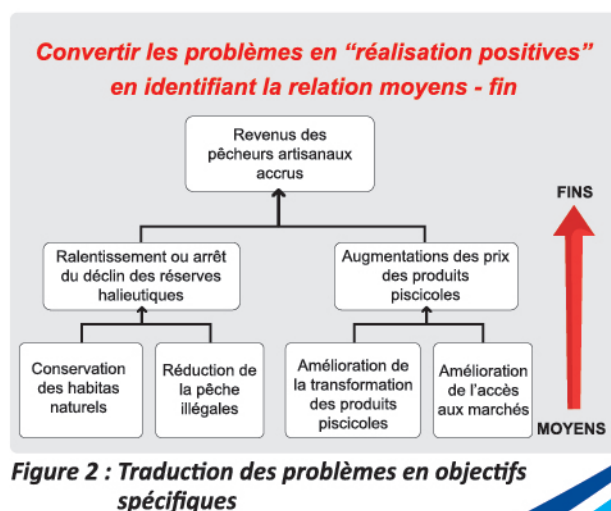


Figure 2 : Traduction des problèmes en objectifs spécifiques

3^{ème} étape : Traduction des objectifs de Long-Termes (LT) en objectifs opérationnels de CMT mesurable (indicateurs objectifs variables)

Les objectifs de long-terme vont au-delà de l'horizon du plan quinquennal. Ils visent à traiter les principaux problèmes identifiés dans le diagnostic

Ils tiennent compte :

- Des politiques agricoles existantes
- Des politiques générales de développement du pays
- Des engagements internationaux
- Des engagements politiques du gouvernement

Le Traduction en objectifs opérationnels

Pour ce faire il faut tout d'abord repartir les objectifs spécifiques de long terme et les traduire en objectifs opérationnels de plus court terme (plusieurs pas de temps envisageables) suivant des Plans quinquennaux ou des plans annuels.

Ces dernières donnent un sens au travail journalier et sont plus orientés action car envisagés à court terme. Ils permettent de définir des actions, de décider "ce que nous allons faire".

L'auto-évaluation selon des points de mesure correctement définis, le suivi et le pilotage à plusieurs niveaux constituent un élément intrinsèque du cycle stratégique. Il est également important que ce plan d'actions locorégional contienne un plan financier, ainsi qu'un plan de projet avec des délais concrets, une structure de gouvernance, un plan de communication, etc.

Ainsi l'identification de source d'information pour les indicateurs à objectifs variables reste très importante.

4^{ème} étape : Elaboration du plan d'action

Objectif : identifier l'ensemble des actions qui permettront d'atteindre un objectif opérationnel

Le produit attendu de cette étape est de présenter les actions sous forme d'un plan avec calendrier et instances de mise en œuvre (ex. de plan annuel)

- Résultats attendus dans l'année
- Détail des activités envisagées
- Instances de mise en œuvre
- Calendrier de chaque activité

L'élaboration des actions suit un trajet participatif

Pour donner une portée et un poids suffisants aux actions, il est essentiel que tous les partenaires du consortium soient impliqués dans leur élaboration. L'image commune doit être partagée par tous les partenaires. Idéalement, la vision, les objectifs et les actions doivent être déterminés au cours d'un ou plusieurs brainstormings auxquels participent tous les partenaires du consortium.

Cela augmente l'implication et la portée et cela augmente par conséquent les chances de réussite du plan d'action. Pour pouvoir travailler de manière efficace, on peut formuler avec un groupe restreint (p.ex. le coordinateur du projet, le coach et éventuellement d'autres membres du groupe projet) une première proposition de vision et d'objectifs se basant sur la déclaration d'intention et l'analyse SWOT. On ne part pas donc d'une feuille blanche le jour du brainstorming et les membres du consortium pourront reformuler la vision et les objectifs au départ de la préparation.

LA PROSPECTIVE POUR PENSER ET AGIR AUTREMENT

Pour aborder le sujet de prospective, on peut avancer quelques idées sur la prospective, la première idée à avancer, une action sans but n'a pas de sens et l'anticipation suscite l'action. Deuxième idée peut être explicitée par le philosophe Sénèque, qui affirme que «il n'y a pas de vent favorable pour celui qui ne sait pas où il va». La troisième idée, la prospective avant d'être un produit, elle est une démarche collective structurée et elle est avant tout une prospective tournée vers l'action.

Définition de la prospective :

Larousse définit la prospective comme :

- la Science ayant pour objet l'étude des causes techniques, scientifiques, économiques et sociales qui accélèrent l'évolution du monde moderne, et la prévision des situations qui pourraient découler de leurs influences conjuguées.

- Prévision économique à long terme.

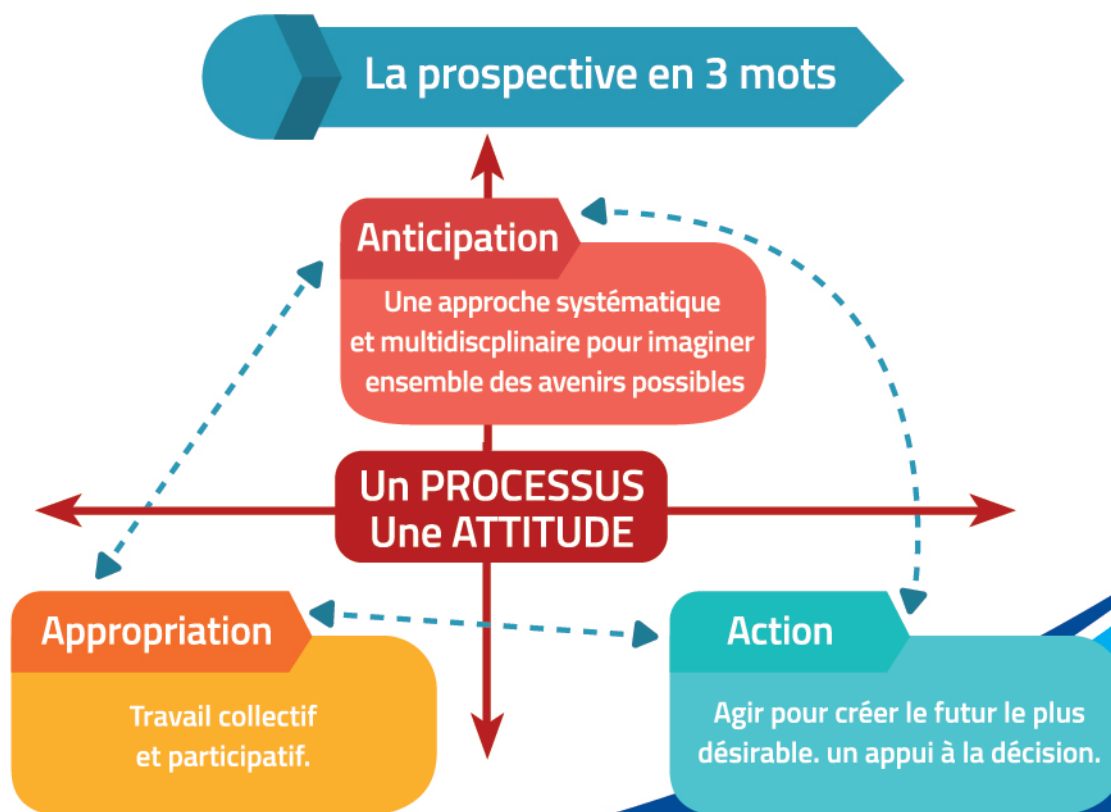
Dans une organisation, la démarche prospective

renforce la capacité des membres et de la structure à développer une intelligence collective portant sur les sujets traités et sur l'environnement (technique et humain, interne et externe) et améliore le travail collaboratif et le capital relationnel. Elle accroît ainsi la capacité d'action, d'anticipation et de réaction, et aide à diminuer les coûts associés, autant pour les projets internes que vis-à-vis des relations extérieures.

La prospective peut être aussi définie en 6 C :

- Concentration sur le long-terme
- Coordination
- Communication
- Consensus
- Compréhension
- Commitment

Dans le souci de mieux cerner davantage la prospective, la figure suivante résume le passage de l'anticipation à l'action par l'appropriation.



Les étapes de la démarche prospective :

La démarche prospective davantage participative est souvent faite par quelques individus sur la base de documents tout en mettant l'accent sur les apprentissages plutôt que sur l'expertise.

Elle est composée de sept étapes qui sont :

• 1^{ère} étape: définir la question, les finalités et des méthodes :

Cette première étape commence par l'analyse du problème à étudier tout en définissant son horizon temporel.

• Par exemple : l'Agriculture et l'énergie en 2030, Usages des terres et sécurité alimentaire, Le métier de chercheur en 2030 etc..

Plusieurs acteurs s'interfèrent pour mener cette analyse : Commanditaire qui finance, Comité de pilotage, Equipe responsable, Secrétariat scientifique, Groupe de prospective, consultant,..

Les processus de prospective ont plusieurs finalités :

- Identifier des tendances et leurs conséquences
- Imaginer des futurs possibles
- Obtenir des consensus et des accords
- Faire tomber les barrières entre institutions, disciplines et secteurs pour améliorer

Les méthodes d'analyse prospective dépendent beaucoup de leurs finalités, des objectifs et des attentes des commanditaires. De ce fait on distingue trois types de méthodes :

- une méthode plus ou moins participative
- une méthode plus ou moins quantitative
- et une dernière plus ou moins ouverte vers différents futurs possibles

• 2^{ème} étape: analyse du système

L'analyse du système se caractérise généralement par une complexité des éléments interdépendants organisés en vue d'assurer une fonction.

• 3^{ème} étape : Les variables-clefs / causes de changement

Les variables sont les Elément qui caractérisent le système étudié ou son environnement. Les variables peuvent être interne au système dans ce cas elle est soit maitrisable sur le territoire, soit les acteurs peuvent contribuer à son évolution. Ou bien Externe dans ce cas le système et ses acteurs ne peuvent pas les influencer.

Certaines variables dépendent les unes des autres. L'action d'une variable a des effets sur d'autres variables. D'autres sont indépendantes.

• 4^{ème} étape: la construction des scénarios

Un scénario est un ensemble formé par la Définition de la question et des méthodes (une base), par l'analyse du système qui est un cheminement d'événements qui permettent de passer de la situation d'origine à la situation future, et par identification des Variables: rétrospective et prospective (situation finale).

On distingue deux types de scénarios :

- Scénarios exploratoires pourrait advenir des futurs possibles, probables, plausibles –compte tenu de notre connaissance, imparfaite, du présent.
- Scénarios normatifs Ils expriment une orientation permettant de tendre vers un horizon qui semble le plus souhaitable.

5^{ème} étape: analyse des conséquences des scénarios

L'analyse morphologique vise à explorer de manière systématique les futurs possibles à partir de l'étude de toutes les combinaisons issues de la décomposition d'un système. L'objectif de l'analyse morphologique est la mise en évidence de procédés ou de produits nouveaux en prévision technologique mais aussi la construction de scénarios. Ainsi, l'analyse morphologique s'avère être un outil particulièrement bien adapté non seulement pour la prospective technico-opérationnelle mais aussi pour la prospective géostratégique.

Bien qu'à l'origine utilisée en prévision technologique, cette méthode se prête de plus en plus fréquemment à la construction de scénarios, les dimensions (composantes) démographique, économique, technique ou sociale pouvant être caractérisées par un certain nombre d'états possibles (hypothèses ou configurations), un scénario ne sera alors rien d'autre qu'un cheminement, une combinaison associant une configuration de chaque composante. Très stimulante pour l'imagination, l'analyse morphologique permet ainsi un balayage systématique du champ des possibles.

6^{ème} étape: conséquences pour les politiques

Quelque soit le scénario il faut préciser les actions qui doivent être mené pour le futur le plus souhaitables. Il faut tout d'abord identifier les leviers de chaque action puis Identifier pour chaque levier, des actions à mettre en œuvre.

7^{ème} étape: La communication :

La communication de tout le travail est soit :

- écrite exemple Rapport, Article scientifique, Note en 2 ou 4 pages ou Avec des illustrations.
- orale exemple Devant des élus, agriculteurs, scientifiques.... ou bien par Radio ou TV.



LA TUNISIE FACE AUX CHANGEMENTS CLIMATIQUES

Il est aujourd'hui communément admis par la communauté scientifique internationale que le réchauffement climatique affectant notre planète terre est sans équivoque (IPCC, 2007).

L'accroissement des émissions de gaz à effet de serre (GES) engendrées par les activités humaines (+ 70% entre 1970 et 2004) est en grande partie responsable de la rapidité de ce changement, dont les impacts à l'échelle globale s'observent déjà :

- Accroissement des températures mondiales de l'atmosphère et de l'océan,
- Fonte généralisée de la glace,
- Élévation du niveau moyen de la mer etc.

Alors que la perspective d'une limitation de la hausse des températures à 2°C à l'horizon 2100 semble s'éloigner en l'absence d'un accord mondial contraignant, les effets du changement climatique sont eux susceptibles d'engendrer de nombreux bouleversements auxquels la Tunisie devra alors nécessairement se préparer:

- En termes d'adaptation: compte tenu de son climat intrinsèquement caractérisé par une variabilité prononcée et une grande aridité, les forçages des changements climatiques devraient accroître la vulnérabilité du pays tant au niveau socio-économique qu'au niveau environnemental. L'élévation des températures et du niveau de la mer, la baisse des précipitations et la montée des événements extrêmes affecteront alors la disponibilité des ressources (eau, littoral, ressources agricoles, biodiversité) et l'ensemble des activités sectorielles (santé, agriculture, tourisme, etc.).

La Tunisie aura donc des choix à faire pour s'adapter à ces impacts, choix qui nécessitent d'être pensés sur le long terme (en matière d'aménagement notamment).

- En termes d'atténuation: Les nombreuses incertitudes qui pèsent sur la disponibilité et le prix futurs des énergies fossiles, en plus de leur responsabilité dans le réchauffement climatique, amèneront aussi la Tunisie à devoir faire des choix en termes de politique d'atténuation, sans compromettre pour autant ses objectifs de développement.

Ces choix (ex : quel mix énergétique pour demain ?), encore ouverts à ce jour, auront alors des répercussions sur l'ensemble des secteurs (transport, bâtiments, industries, etc.) et dessineront alors le volet « atténuation » de la politique climatique tunisienne.

Consciente de ces enjeux, la Tunisie a ratifié la Convention Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques (CCNUCC) en 1993 et le Protocole de Kyoto en 2002. De nombreuses initiatives ont été entreprises par les autorités tunisiennes avec l'appui de la coopération internationale (GIZ, PNUD, Banque Mondiale, etc.). Ces initiatives traitent aussi bien de l'atténuation et de l'adaptation des secteurs aux changements climatiques (Tourisme, Agriculture, Santé, Littoral, Energie, Biodiversité etc.) que des problématiques transversales (renforcement des capacités, positionnement de la Tunisie dans les négociations internationales, cadre institutionnel, juridique et réglementaire etc.).



Le processus d'élaboration du Plan national d'adaptation (PNA) aux changements climatiques a été officiellement lancé jeudi 16 août 2018 à Tunis, dans le but de réduire la vulnérabilité du pays à ces changements, de renforcer la capacité d'adaptation de l'activité agricole et garantir la sécurité alimentaire, la protection du littoral et des ressources hydrauliques, de la santé et de l'infrastructure et ce moyennant 3 millions de dollars (8,29 millions de dinars) financé par le Fonds Vert.

Il s'agit du coup d'envoi de la préparation du 2ème axe du plan relatif à la sécurité alimentaire et à l'adaptation au secteur agricole qui sera dirigé par la FAO (Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture), en coordination avec les ministères de l'Agriculture, des Affaires locales et de l'Environnement, moyennant 1 million de dollars (2,77 millions de dinars).

L'agriculture et surtout le secteur de la pêche compte parmi les secteurs les plus vulnérables et affectés par les changements climatiques d'autant que le pays compte parmi les plus exposés aux changements climatiques. Les principales menaces concernent les écosystèmes côtiers et marins, les activités socioéconomiques et les politiques de pêche. La plus part des ressources halieutiques utilisées pour la consommation humaine sont poïkilothermes : leurs températures corporelles varient selon les températures ambiantes. Ainsi, tout changement de température de l'habitat influence de manière significative leur métabolisme, leur taux de croissance, leur productivité, leur reproduction saisonnière et leur susceptibilité aux maladies et aux toxines d'où l'amplification de leur migration et on cite par exemple l'apparition du crabe bleu ces dernières années qui est considéré comme espèce exogène invasive.

Pour réduire la vulnérabilité de nos ressources halieutiques il faut :

- Réorienter l'effort de pêche vers des espèces moins vulnérables : Exemple vers les espèces pélagiques et non les espèces démersales (Mérou, poulpe, ...)



- penser à une gestion plus rigoureuse de ces espèces menacées.
- Etablir et mettre en œuvre un plan de gestion des zones côtières dans les communautés de pêche
- Définir et mettre en œuvre un système de surveillance participative des pêches et des zones côtières pour un meilleur suivi des mesures locales de gestion de la ressource et de l'environnement : Respect de la réglementation qui tient compte du changement climatique
- Promouvoir la mise en œuvre de l'approche écosystémique comme outil de gestion et gouvernance des pêches
- Le renforcement des technologies dans les segments captures et post-captures. ainsi le renforcement des technologies permet l'utilisation de mécanismes propres et/ou d'énergie propre dans les processus de production du secteur de la pêche
- La protection des posidonies : dans les stratégies d'atténuation identifiées il est envisagé de rendre plus rigoureuse la protection de la posidonie et de promouvoir des actions de protection (récifs) des zones où elle a subi une forte dégradation.

Pour ce faire une démarche en trois phases imbriquées doit être appliquée

- Le partenariat et la participation de toutes les parties prenantes :



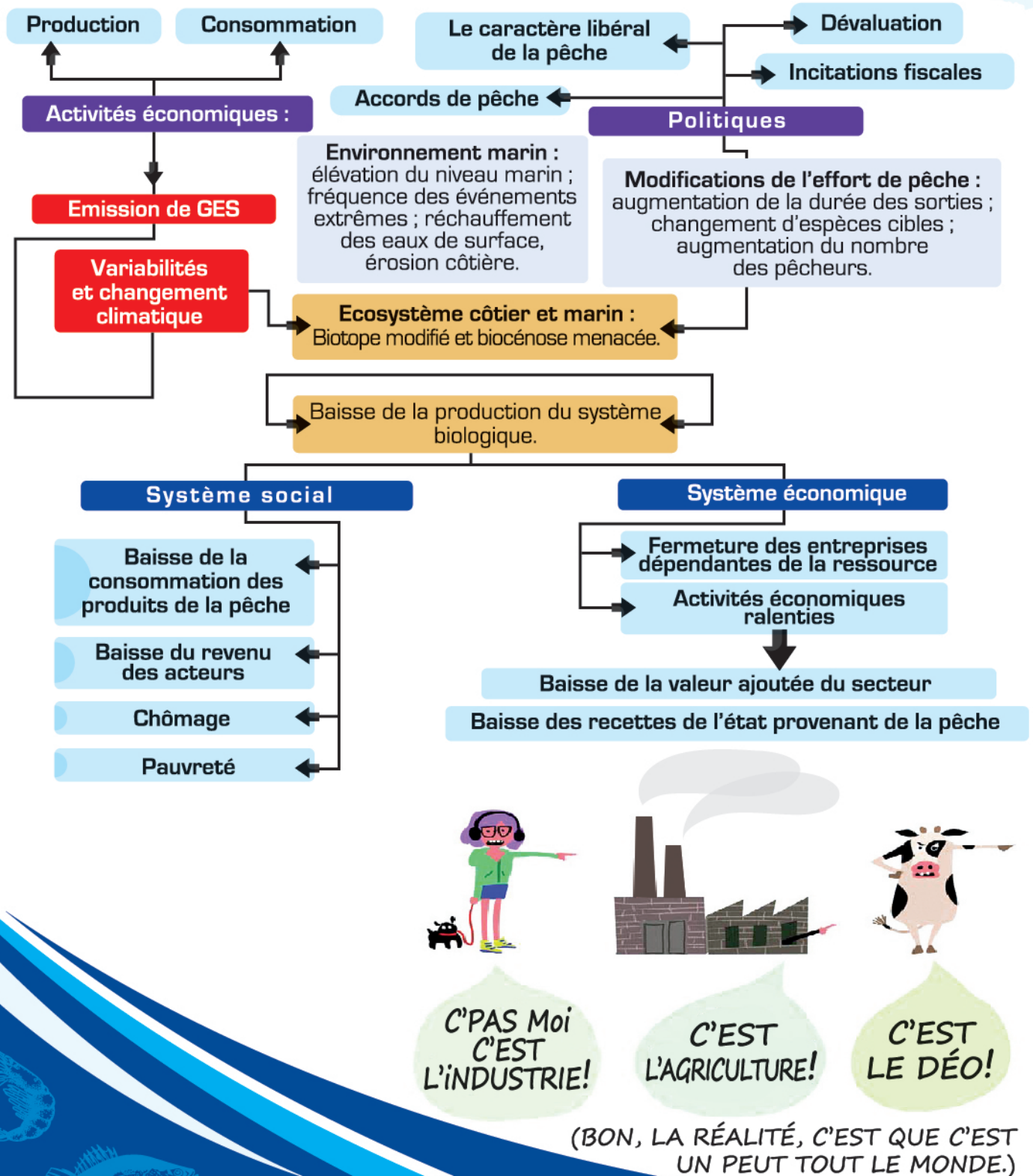
Les parties prenantes sont impliquées dans le processus de recherche, de passage aux politiques et pratiques (mise en œuvre), de suivi-évaluation, et de capitalisation des initiatives

- La recherche-action participative : elle permet l'adoption d'une approche processus valorisant une démarche interactive prenant en compte les savoirs

endogènes et les connaissances scientifiques, faire l'étude de faisabilité des stratégies prioritaires.

- Le dialogue politique : qui repose sur la création d'espaces participatifs de concertation et de prise de décision à tous les niveaux local, national et régional entre les organisations de base, les collectivités locales, les administrations, les chercheurs, les décideurs.

Relations entre pêche et changements climatiques



معطيات احصائية حول قطاع الصيد البحري

1. الإنتاج:

بلغ إنتاج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية إلى موفى شهر نوفمبر 2018 حوالي 114,5 ألف طن مقابل حوالي 122,1 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2017 مسجلا بذلك تراجعاً بـ 7,6 ألف طن أي ما يعادل (-6%).

1-1. الصيد البحري:

حققت أنشطة الصيد البحري خلال نفس الفترة من سنة 2018 إنتاجاً في حدود 98,9 ألف طن مقابل 102,4 ألف طن خلال سنة 2017 أي بتراجع بـ 3,5 آلاف طن (-3%) شمل خاصة كميات الإنتاج المتأثرة من نشاط صيد السمك الأزرق بنسبة 8% (-4 آلاف طن). ويعود هذا التراجع بالأساس إلى توجه أصحاب مراكب صيد السمك الأزرق إلى استهداف التّينات صغيرة الحجم من أجل تحسين مردوديتهم في ظل الارتفاع المتواصل لتكاليف الإنتاج، إضافة إلى عدم استقرار الظروف المناخية حيث ارتفعت الأيام غير الصالحة للعمل لمراكب صيد السمك الأزرق بـ 21% وتراجع عدد الخرجات البحرية بنسبة 29% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة.

2-1. تربية الأحياء المائية:

بلغ إنتاج تربية الأحياء المائية حوالي 15,6 ألف طن مقابل 19,7 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2017 مسجلا بذلك تراجعاً بـ 21% مقارنة بنفس الفترة من 2017.

2. صادرات منتجات الصيد البحري:

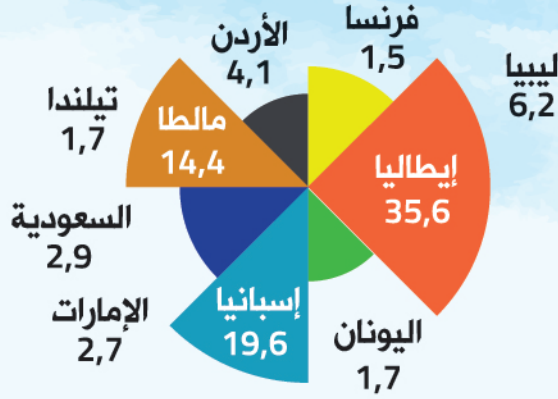
بلغت صادرات منتجات الصيد البحري لسنة 2018 نحو 26983.4 طن بقيمة 527.4 مليون دينار مقابل 20303.4 طن بقيمة 410.4 مليون دينار مقارنة بسنة 2017 حيث سجلت ارتفاعاً من حيث الكمية بنحو 6679 طن (33%) ومن حيث القيمة بـ 17 مليون دينار (+28.5%).

نسبة نقص الصادرات لأهم الأصناف

المنتج	قيمة النقص مليون دينار	نسبة النقص %
الحبار	10,5	26,6
القاروص	2,16	72
مجموع النقص	12,66	

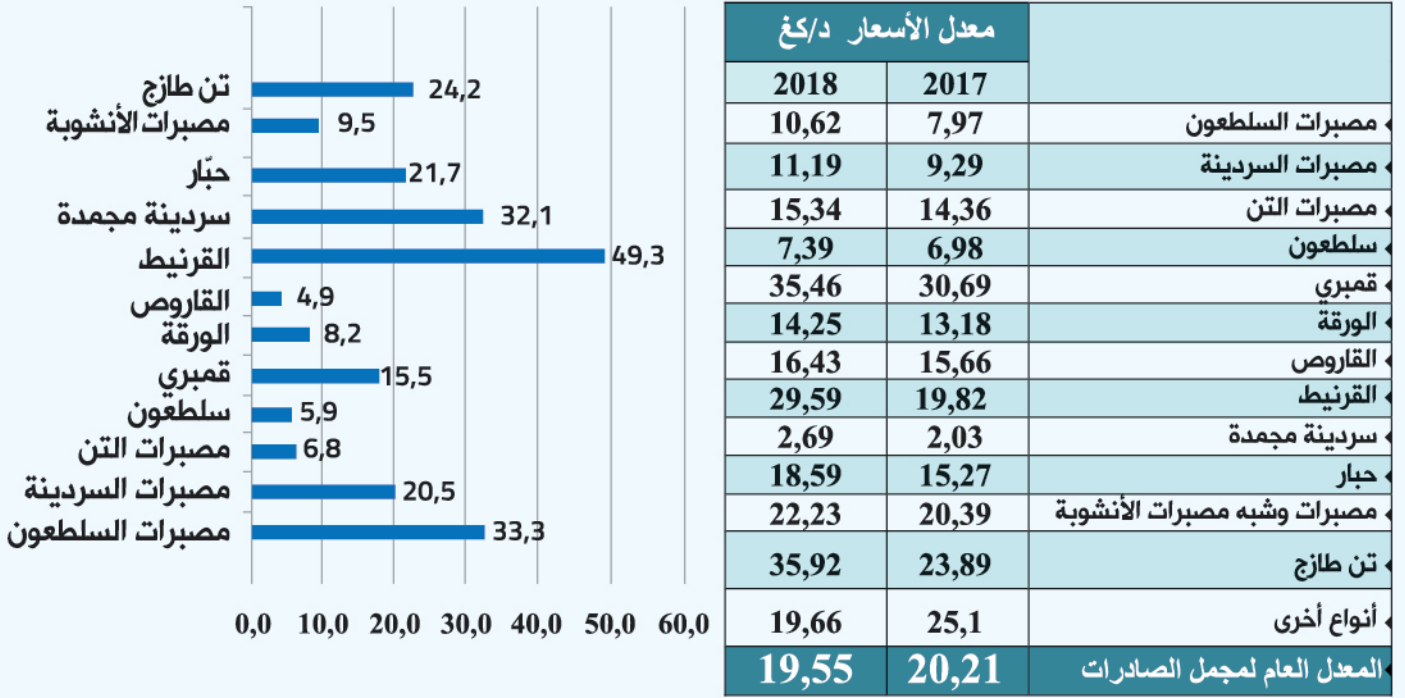
نسبة زيادة الصادرات لأهم الأصناف

المنتج	قيمة الزيادة مليون دينار	نسبة الزيادة %
القرنيط	6	16,25
الوراطة	38	167
سلطعون	19	353
مصبرات التن	9	152,5
تن طازج	11,7	22,86
القمبري	6,9	7,22
مجموع الزيادة	90,6	



توزيع نسبة الصادرات حسب أهم الوجهات لسنة 2018

مقارنة معدل الأسعار لأهم الأنواع المصدرة خلال سنة 2018

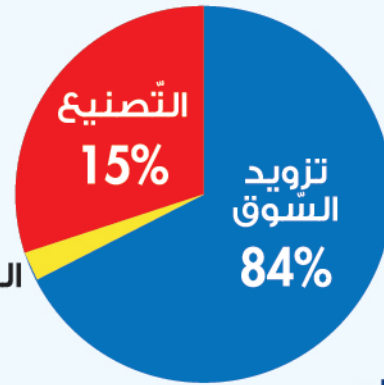


3. واردات منتجات الصيد البحري

بلغت واردات منتجات الصيد البحري لسنة 2018 حوالي 44897.7 طن بقيمة 248.6 مليون دينار مقابل 29497.8 طن بقيمة 159.9 مليون دينار مقارنة بسنة 2017 حيث سجلت ارتفاعا على مستوى الكميات بـ 15399 طن (52%) وعلى مستوى القيمة 88.7 مليون دينار (55.4%).

توزيع نسبة كمية الواردات حسب الاستعمالات لسنة 2018

التسمين 1%



4. الميزان التجاري:

مكنت عائداتنا من العملة الأجنبية من تغطية الواردات وتوفير رصيد إيجابي بلغ 278.8 مليون دينار خلال سنة 2018 مقابل 250.5 مليون دينار مقارنة بسنة 2017 أي بنسبة تطور 11.3%.

Fiche de satisfaction client

Cher(e) lectrice lecteur,

A fin d'améliorer la qualité ainsi que le contenu de notre revue, nous vous invitons à remplir le formulaire ci-dessous et à nous faire retourner par fax au 71 905 982.

Nous vous remercions d'avance de votre collaboration.

Cordialement.

■ Coordonnées :

Nom et Prénom :

Etablissement :

Adresse ville :

Tél. / GSM : E-mail :

■ Avis :

→ Design

→ Conception graphique des couvertures de la revue

→ Conception graphique de l'intérieur de la revue

→ Contenu

→ Choix des sujets

→ Contenu et pertinence des articles

→ Rédaction des articles

→ Périodicité de la revue (3 numéros par an)

• Barème : - 1 [Pas satisfaisant] - 2 [Satisfaisant] - 3 [Très satisfaisant] - 4 [Excellent]

	1	2	3	4
→ Design	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
→ Conception graphique des couvertures de la revue	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
→ Conception graphique de l'intérieur de la revue	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
→ Contenu	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
→ Choix des sujets	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
→ Contenu et pertinence des articles	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
→ Rédaction des articles	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
→ Périodicité de la revue (3 numéros par an)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

• Souhaitez-vous trouver d'autres rubriques ou informations dans notre revue ? [] OUI [] NON

• Souhaitez-vous publier dans notre revue ? [] OUI [] NON

• Consultez vous notre revue sur notre site web (www.gipp.tn) ? [] OUI [] NON

■ Commentaires et suggestions :

.....

.....

.....

.....

.....

.....



Adresse: GIPP - 37 Rue du Niger, -1002 Tunis – TUNISIE
Té.l: 71.905.876 Fax: 71.905.982
E-mail: gip.peche@gipp.tn